

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا

خلال الفترة (2000 – 2022)

د. عبد الرزاق عبد الله السوقي

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد، مسلاتة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

المستخلص:

تأولت الدراسة معرفة أثر سعر الصرف وعرض النقود على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)، واعتمدت المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي من خلال الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 10)، وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الرسمية، وحاولت الدراسة تجنب الآثار الخطيرة والتي تنجم من خلال التحكم في عرض النقود بالكمية التي لا تتسبب ارتفاع في معدلات التضخم، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي وجود علاقة سببية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع، وعدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع، وعدم وجود علاقة سببية طويلة الأمد بين سعر الصرف وعرض النقود والمتغير التابع التضخم. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، عرض النقود، التضخم.

أولاً: المقدمة

لعل أهمية موضوع التضخم تتبع من آثاره السلبية على القوة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد بالإضافة إلى تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فالتضخم متغير أساسي في الخطط الاقتصادية، ومؤشراً مهماً في أداء الاقتصاد القومي ومقياس مهم في الحسابات القومية حيث تفسر النظرية الاقتصادية العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم، وبالتالي انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة، ومشكلة التضخم تحظى باهتمام كبير لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وليبيا عانى اقتصادها من هذه المشكلة، من خلال ما شهدته من أزمات سياسية واقتصادية أدت إلى حدوث اختلالات على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، نتيجة للارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار مع تراجع قيمة العملة المحلية والتذبذب الحاصل في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، أدى ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار للسلع بشكل عام والسلع الاستهلاكية بشكل خاص، حيث أن كل الشرائح طالها التضخم وخصوصاً الأفراد من ذوي الدخل المحدود بسبب الفارق الكبير بين المعروض من السلع والخدمات والاصدار النقدي، ولا يزال الخلاف بين المدارس الاقتصادية قائماً حول العوامل التي تؤثر في التضخم وبشكل خاص حول مدى أهمية كل من

عرض النقود وسعر الصرف في تفسير سلوك هذا المتغير لذلك فان هذه الدراسة تأتي كمحاولة للتعرف على تأثير كل من سعر الصرف وعرض النقود على سلوك معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

1. مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من معدلات مرتفعة للتضخم ولقد تزامنت هذه الارتفاعات مع ارتفاعات في سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع عرض النقود حيث تضاعف حجم السيولة المحلية مما أثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد الأمر الذي يلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل هناك علاقة سببية بين سعر الصرف وعرض النقود على التضخم؟ وإذا كانت هناك علاقة بينها فما اتجاه هذه العلاقة السببية؟ وهل يؤثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا؟

2. أهداف الدراسة:

- معرفة أسباب التضخم وآثاره، بغية تجنبها من خلال استخدام الوسائل الناجعة لمعالجته.
- توضيح أثر سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي بغية تجنب زيادة هذه المعدلات.

3. أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الليبي المتمثل في سعر الصرف وعرض النقود على معدلات التضخم في ليبيا، ومحاولة تجنب الآثار السيئة التي قد يسببها الارتفاع في المستوى العام في الأسعار على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الليبي.

4. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بـ سعر الصرف (x_1) وعرض النقود (x_2) على معدل التضخم في ليبيا (y).

• **الفرضية الأولى:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف (x) على معدل التضخم في ليبيا (y).

• **الفرضية الثانية:** يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعرض النقود (x) على معدل التضخم في ليبيا (y).

5. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي من خلال استخدام الاقتصاد القياسي للوصول إلى تقدير أثر سعر الصرف وعرض النقود على معدل التضخم في ليبيا، وقد تم الاعتماد على البيانات

المنشورة الرسمية كتلك التي تتضمنها الحسابات القومية أو التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي ومصلة الإحصاء والتعداد، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومجلس التخطيط العام، وصندوق النقد العربي في الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كمصدر رئيس للبيانات، وعلى الكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بذات الموضوع كمصدر ثانوي.

6. الدراسات السابقة:

حاول الباحث التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض التعرف على مناهجها وأهدافها كخطوة لازمة لتحديد منهج هذه الدراسة وأهدافها، من أبرز هذه الدراسات ما يلي:
أ. دراسة داغر وآخرون (2010) هدفت إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2008، وكانت متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، وأنه تحققت صفة السكون فقط عند فرقها الثالث، واعتمدت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نمو عرض النقود بمفهومه الواسع ونمو سعر صرف الدينار تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في نمو معدل التضخم في الأمد الطويل والأمد القصير.

ب. استخدمت دراسة أحمد وآخرون (2023) بيانات عن الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990 - 2020 وذلك للتحقق من وجود أثر مباشر لتراكم الدين العام على معدل التضخم، وكذلك التحقق من وجود أثر غير مباشر من خلال تأثير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على سعر الصرف وعرض النقود، وتأثير هذين المتغيرين على معدل التضخم في مصر، وتوصلت الدراسة إلى عدم القدرة على التحقق من وجود الأثر المباشر إحصائياً، بينما تم التحقق من معنوية وجود الأثر غير المباشر من خلال سعر الصرف وعرض النقود.

ج. استهدفت دراسة نزالي (2019) معرفة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وعرض النقود بالمفهوم الواسع للفترة الزمنية 1990 - 2016، حيث تحولت الجزائر من نظام الصرف الثابت إلى المعوم المدار، وتم تطبيق سعر صرف يتوافق مع أهداف السياسة النقدية من خلال تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو عرض النقود يؤثر على سعر الصرف الرسمي.

د. اعتمدت دراسة Amhimmid, Yanto, Setyadharma, (2021) على بيانات ثانوية وكمية باستخدام عينة عن أسعار الفائدة وعرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في كل من دولتي إندونيسيا وليبيا عن الفترة 2005-2019، واستخدمت برنامج EViews في تحليل البيانات بنموذج ECM

(آلية تصحيح الأخطاء) وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يؤثر سعر الفائدة وسعر الصرف بدرجة كبيرة على التضخم في كل من الدولتين، بينما يؤثر عرض النقود بدرجة كبيرة على التضخم في الدولتين. هدفت دراسة بوفروة وآخرون (2019) إلى قياس أثر كل من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 2015-2018، باستخدام نموذج VECM وباستخدام عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولر الموسع Test ADF واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل Function Response Impulse ، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم، ووجود علاقة موجبة في الأمد الطويل، أي أن زيادة عرض النقود وسعر الصرف يؤديان إلى زيادة التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، والجزء الآخر قد يكون راجع لأسباب هيكلية كعدم استقرار قطاع التصدير المبني على قطاع النفط الذي يتسم بتقلب أسعاره.

ثانياً: ماهية التضخم.

1. التضخم *Inflation*:

يرجع التضخم من الناحية التاريخية إلى بداية ظهور اقتصاديات السوق، وتزداد معدلاته في الظروف الاستثنائية للدول خاصة في الحروب والأزمات، ويصبح التضخم أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في عرض النقود زيادة في الانفاق الحكومي (أرحومة، وآخرون، 2019، 115)، والتضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما (السيد، 2015، 43)، ويقصد به أنه ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة، ويعكس هذا التزايد الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وأسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

وقد فسرت المدارس الاقتصادية ظاهرة التضخم على وفق واقعها الاقتصادي، حيث جاء جوهر المدرسة الكلاسيكية في نظرية كمية النقود أن تغير المستوى العام للأسعار مرتبط بتغير عرض النقود بنفس الاتجاه ونفس القدر، أما النظرية الكنزوية التي جاءت في ثلاثينات القرن الماضي في معالجتها لأزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1929-1933) فتركزت في أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يعود إلى عرض النقود فحسب، وإنما إلى الطلب الكلي الفعال، وفي سبعينات القرن الماضي كذلك برزت نظرية (فريدمان) التي جاءت رافضةً للنتائج التي توصلت إليها النظرية الكنزوية، مستندة على النظرية الكلاسيكية في تفسيرها

لمشكلة التضخم الركودي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة النقود مما يقلل الدافع للاحتفاظ بالنقود، وهكذا فإن ارتفاع هذا المستوى يقود إلى حدوث التضخم (أرحومة وآخرون 2019، 115-116).

2. أسباب التضخم: (أرحومة وآخرون، 2019، 117).

أسباب التضخم تعددت وتوعدت، منها ما يرجع لأسباب طبيعية، ومنها ما يكون سبباً غير طبيعي وهو من فعل الانسان، فقد ظهرت العديد من المحاولات لتفسير أسباب التضخم، واختلفت تبعاً للواقع الاقتصادي وطبيعة ومستوى كل اقتصاد، من أهم الأسباب ما يلي:

أ. زيادة تكاليف الإنتاج: بسبب تزايد معدلات الأجور وتزايد معدلات الأرباح من قبل رجال الأعمال والتي تؤدي إلى تزايد الأسعار المحلية، فضلاً عن تزايد أسعار الواردات وهذا ما يطلق عليه تضخم التكلفة.

ب. زيادة أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والخدمات: يطلق على هذا السبب التضخم المستورد وخاصةً إذا ما أضيف له زيادة أسعار السلع الإنتاجية والمواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية.

ج. الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد: عند ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قاعدة الموارد المحلية، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية، فإن التضخم في الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد الليبي يعود إلى أسباب محلية فضلاً عن الأسباب الخارجية، منها ما هو اقتصادي وما هو غير ذلك.

د. الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد: عند ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قاعدة الموارد المحلية، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية، فإن التضخم في الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد الليبي يعود إلى أسباب محلية فضلاً عن الأسباب الخارجية، منها ما هو اقتصادي وما هو غير ذلك.

هـ. التضخم بارتفاع الطلب الكلي: حيث يتولد التضخم عند حدوث اختلال بين الطلب والعرض من ناحية الزيادة أو الانخفاض، فإنه ينشأ زيادة في مستوى الدخل للأفراد دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج من قبل الأفراد المستفيدين، مما ينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار نتيجةً للانخفاض في عرض النقود. (اقشيش وآخرون، 2020، 10).

3. أنواع التضخم:

هناك أنواع عديدة للتضخم تختلف حسب مصدرها، وذلك على النحو التالي:

أ. معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: ويقسم إلى نوعين: (السيد، 2015، 44)

• التضخم المفتوح: ويسمى أيضاً بالتضخم الظاهر، حيث ترتفع الأسعار إلى أن يتحقق التوازن بين قوى الطلب والعرض دون أن تتدخل الدولة.

• التضخم المكبوت: وهو التضخم الذي تحدد فيه الدولة سقفاً للأسعار لمنعها من الارتفاع المستمر، ومن ثم الحد من حركة الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المتوقعة.

- ب. من حيث حدة الضغط التضخمي: حيث يمكن تصنيفه كما يلي: (طلحة، 2019، 46).
- التضخم بفعل جذب الطلب: حيث ترتفع الأسعار نتيجة لوجود ارتفاع في الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي، وعند الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل يؤدي الارتفاع في الطلب، وكذلك الارتفاع في الانفاق الكلي إلى جذب الأسعار للفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، أما في حالة وصول الاقتصاد للتشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث إن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب الكلي.
 - تضخم دفع الأجر: هو التضخم الذي يحدث عند الاستمرار في ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية والاستهلاكية نتيجة تكاليف الإنتاج، وخاصة أسعار موارد الإنتاج.
 - ج. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: يمكن تصنيفه كما يلي: (السيد، 2015، 45).
 - التضخم المستورد: هو الارتفاع في الأسعار نتيجة انسياب التضخم من الخارج من خلال الواردات.
 - التضخم المصدر: هو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات المصارف المركزية من النقد الأجنبي.
 - د. معيار حدة التضخم: يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاث أنواع، وهي:
 - التضخم الجامح (الخبيث): وهو الأكثر خطراً على الاقتصاد القومي من حيث التأثير، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجر الحقيقية. (طه، 2021، 10-11)
 - التضخم غير الجامح: ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، ويسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره، بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول. (السيد، 2015، 45).
 - التضخم الزاحف (المعتدل): وهو ارتفاع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لا تشكل ضرراً اقتصادياً، حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقماً أحادياً، فعندما تزيد الأسعار بنسب معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي. (طه، 2021، 10-11)

ثالثاً: ماهية سعر الصرف *Exchange Rate*

"سعر الصرف هو سعر تبادل العملات بعضها ببعض، وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (Grandjean, 1995, 05)، وهو السعر الذي يتم تعامل أي قيمة للنقود والعملات الأجنبية مقارنةً بالعملة الوطنية، أي عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية لقاء الحصول على العملة الأجنبية، ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر تبادل العملات بعضها ببعض. (رزق، 2010، 120)، وهو ذلك العلم الذي يهتم بالصرف والوسائل التي يتم عن طريقها تحويل الحقوق من الثروة بعملة دولة ما إلى حقوق من الثروة بعملة دولة أخرى، كما أنه يشتمل على دراسة الأسلوب الذي يتم وفقاً له مبادلة عمل دولة ما بعملة دولة أخرى، والأسلوب الذي يحتم ضرورة قيام مثل هذا التبادل والأشكال التي يمكن أن يتخذها، وعدم استقرار سعر الصرف يؤثر بشكل كبير في السياسات الاقتصادية للدولة، والدول التي تتنوع فيها التجارة وكذلك هيكل الإنتاج تُعد قدرتها أكثر في الاستجابة للتقلبات الحاصلة في سعر الصرف والعكس صحيح في حالة الدول التي لا تتمتع بتنوع سواءً في التجارة أو الهيكل الإنتاجي. (الداوي، 2016، 14)

وظائف سعر الصرف:

- سعر الصرف يقوم بوظائف عديدة، منها ما يلي: (الحجار، 2003، 76)
1. وظيفة قياسية: وفيه يتم قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية من قبل المنتجين المحليين، وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهم حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
 2. وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تشجيع صادرات معينة من خلال دوره في تطويرها، ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل صناعات معينة أو الاستعاضة عنها باستيراد سلع تكون أسعارها أقل من أسعار السلع المحلية، ويمكن كذلك الاعتماد على سعر صرف لتشجيع واردات سلع معينة، وبالتالي نلاحظ أن سعر الصرف يؤثر على التوزيع السلمي والجغرافي للتجارة بين الدول.
 3. وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يرتبط بالتجارة الخارجية وبالتالي فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث تقوم هذه التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي بين الدول.

رابعاً: ماهية عرض النقود *Money Supply*

يقصد بعرض النقود مجموع كمية النقد القانوني وكمية النقد المصرفي (الودائع) خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة كل من الأفراد والمؤسسات والمشروعات المختلفة، وقد أخذ حيزاً واسعاً من الجدل بين الاقتصاديين لإعطاء مفهوم محدد لعرض النقود وكذلك الآلية المناسبة لقياسه. (الدليمي، 1990، 106)، فالسلطات النقدية تؤثر على كمية النقود بشكل مباشر عن طريق

إصدار العملة، وبشكل غير مباشر بواسطة تأثيرها على احتياطات المصارف التجارية، ويؤثر الجمهور في عرض النقود عن طريق تفضيله النقدي فيما بين العملة والودائع تحت الطلب، وكذلك تفضيله بين الودائع وبعضها البعض، أما المصارف التجارية فتؤثر على حجم كمية النقود عن طريق التأثير على حجم الودائع تحت الطلب، ويعد عرض النقود متغيراً مهماً في النشاط الاقتصادي إذ إنه لو فاقت كمية النقود مقدار الناتج القومي الحقيقي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار أما إذا كانت كمية النقود أقل من الناتج الحقيقي فإن ذلك ينعكس في انكماش اقتصادي، ولذلك ينبغي أن تزداد كمية النقود في النشاط الاقتصادي بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج الحقيقي فيه، ويعتبر الإصدار النقدي هو العامل المؤثر على الأسعار وأسعار صرف العملة، فبالرغم من أن الإصدار النقدي قد يفيد في حالات الدول المتقدمة والتي تتطلب زيادة كمية النقود لتمويل الأنشطة الإنتاجية، أن زيادة كمية النقود قد يكون مقابل زيادة أرصدها من العملات الأجنبية وزيادة الفائض في ميزان المدفوعات، إلا أن في الدول المتخلفة الوضع يختلف حيث أن الجهاز الإنتاجي غير مرن ومن ثم فإن زيادة تسرب الإصدار النقدي خارج الجهاز المصرفي سوف ينعكس في ضغط الطلب على الموارد المحدودة ومن ثم على الصرف المحدد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى الارتفاع المستمر للأسعار والذي لا تستفيد منه غير الوسطاء والقطاع الخارجي فقط وبذلك تساهم السياسة النقدية في تدمير العملة الوطنية. (مصطفى، وآخرون، 2000، 156) وعرض النقود بالمعنى الضيق بواسطة المصرف المركزي والمصارف التجارية، ويشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية والودائع تحت الطلب، وعرض النقود بالمعنى الواسع يشمل مكونات عرض النقود بالمعنى الضيق مضافاً إليه ما يعرف بأشباه النقود، و عرض النقود بالمعنى الأوسع على أنه الفرق في مدة ونوع الودائع التي يمكن احتسابها في بند عرض النقود بالمعنى الواسع من عدمه، فبعض الدول تصنف (الودائع) تحت بند عرض النقود بالمعنى الواسع بينما أخرى تصنفه تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوسع (الدجيلي وآخرون، 2001) وهذا التصنيف لعرض النقود غير متبع في ليبيا نظراً لعدم توفر الآليات التي يمكن استخدامها لذلك.

أهم العوامل التي تؤثر في عرض النقود: (الساعدي، 2002، 104-105)

1. نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب:

هو زيادة مقدار الاحتياطات المطلوبة للودائع تحت الطلب والتي سوف تزداد، وهذا يؤدي إلى انخفاض الودائع تحت الطلب، وبالتالي سينخفض عرض النقود وهذا يبين أن هناك ارتباط عكسي بين عرض النقود ونسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب.

2. نسبة الاحتياطي القانوني للودائع لأجل:

عند زيادة مقدار الاحتياطات المطلوبة للودائع سوف تنخفض الودائع لأجل ويؤدي إلى انخفاض عرض النقود وهذا يعطي أن عرض النقود مرتبط ارتباطاً عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني للودائع لأجل.

3. القاعدة النقدية غير المقترضة:

إن الزيادة في مقدار الاحتياطي غير المقترض، نتيجة لعمليات شراء السوق المفتوحة، بشراء المصرف المركزي للسندات، هذا يزيد مقدار القاعدة النقدية المتوفرة لحماية العملية المتداولة والودائع تحت الطلب، وهذا يؤدي إلى رفع مقدار عرض النقود ويحدث العكس في حالة انخفاض الاحتياطيات غير المقترضة نتيجة بيع السوق المفتوحة، وبذلك يكون عرض النقود مرتبطاً ارتباطاً طردياً مع القاعدة النقدية غير المقترضة.

4. نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب:

تخضع الودائع تحت الطلب لتأثير تغير المضاعف النقدي، بينما العملة في التداول غير خاضعة لهذا التغير في المضاعف في حالة الانخفاض في نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب فإن مستوى التوسع المضاعف الكلي سيزداد وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، وعلى العكس في حالة ارتفاع هذه النسبة، وبذلك نجد أن عرض النقود مرتبطاً ارتباطاً عكسياً مع نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب.

5. سعر الخصم:

عندما يرتفع سعر الخصم إلى تكلفة الإقراض من المصرف المركزي فإن مقدار القروض المخصصة لدى المصرف المركزي ستتناقص وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود وعلى العكس في حالة انخفاض سعر الخصم، وبذلك فإن عرض النقود مرتبطاً ارتباطاً عكسياً مع سعر الخصم.

6. عدم التأكد فيما يتعلق بتسرب الودائع:

عندما تصبح المصارف غير متأكدة فيما يتعلق بتسرب الودائع، فإنهم يسعون إلى تقليل المخاطر وذلك من خلال زيادة ما يحتفظون به من فائض احتياطي، وارتفاعه يعني أن مقدار الاحتياطيات المتوفرة لحماية الودائع تحت الطلب سوف تنخفض، وهذا بالتالي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود وفي حالة انخفاض تسرب الودائع يترتب عليه انخفاض الاحتياطي، وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة عرض النقود، وبذلك يكون عرض النقود مرتبطاً ارتباطاً عكسياً مع عدم التأكد فيما يتعلق بتسرب الودائع.

7. التسرب المتوقع في الودائع:

إن زيادة فائض الاحتياطي وهذه الزيادة تعني أن الجهاز المصرفي أصبح يستخدم قدر أقل من الاحتياطيات لحماية الودائع تحت الطلب مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الودائع تحت الطلب وهذا يؤدي أيضاً إلى انخفاض عرض النقود، وعلى العكس في حالة انخفاض فائض الاحتياطي، وبذلك يكون عرض النقود مرتبطاً ارتباطاً عكسياً مع مقدار التسرب المتوقع في الودائع.

8. سعر فائدة السوق:

عند ارتفاع سعر فائدة السوق على القروض والسندات، فإن تكلفة الفرصة لفائض الاحتياطيات تزداد، أي أن الفرصة لاستثمار هذا الفائض تزداد وبالتالي ينخفض مقدار ما تحتفظ به المصارف من فائض

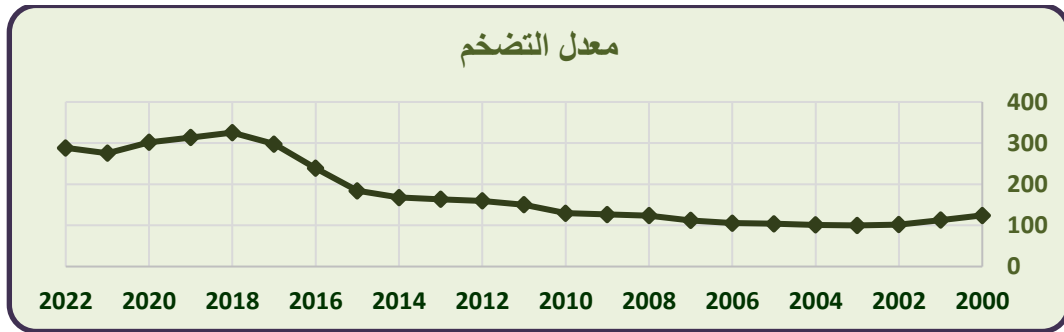
الاحتياطي، ونتيجةً لذلك فإن مقدار أكبر الاحتياطيات يصبح متوافراً لحماية الودائع تحت الطلب فيزيداد مستوى هذه الودائع وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

رابعاً: تطور مسلك التضخم والمتغيرات المستقلة المفترضة لتفسير التغيرات فيها خلال الفترة (2000-2022)

سوف يقوم الباحث باستعراض كافة العوامل التي يمكن أن تساهم دوراً في تحديد معدلات التضخم في ليبيا سواءً كان هذا الدور كبيراً أم ضعيفاً كما يلي:

1. تطور مسلك التضخم والمتغيرات المستقلة المفترضة لتفسير التغيرات خلال الفترة 2000-2022 أ. تطور مسلك التضخم:

ظاهرة التضخم واحدة من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها اقتصادات كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فالزيادة المفرطة أو المستمرة في ارتفاع الأسعار تلتهم الأجور والأرباح فتتجه على الدافع للعمل وقد تؤدي الحافز على الاستثمار وبالتالي تؤدي إلى انخفاض استقرار الدول المتقدمة وتعوق عمليات التنمية في الدول النامية، ويعتبر التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية والعوامل والقوى المؤثرة فيها، وأهمها حركة مستويات الائتمان وحركة النمو الاقتصادي وحركة العلاقات والمدفوعات الدولية وحركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات (نعمة الله، 2003، 267). وعليه فإن الشكل (1) يبين تطور مسلك معدل التضخم خلال الفترة 2000 - 2022



الشكل رقم (1)

تطور مسلك معدل التضخم خلال فترة 2000 - 2022

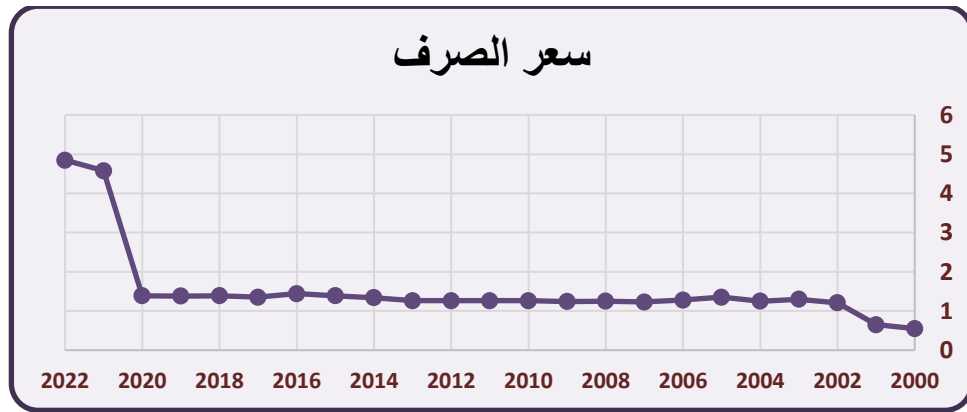
بالتأمل في الرسم البياني السابق نلاحظ ما يلي:

- سجلت الفترة (2019 - 2022) انخفاض في معدل التضخم، حيث وصل إلى (288.3) عام 2022 ولعل السبب في ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي والتي ساهمت في انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار وتوفير السيولة وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

- سجل معدل التضخم العام في ليبيا (124.3) من بداية فترة الدراسة ووصل إلى (288.3) عام 2022.
- سجل معدل التضخم العام أدنى مستوى له عام 2003، حيث وصل معدل التضخم إلى (100)، ولعل السبب في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا في تلك السنة، حيث سجل معدل التضخم أعلى مستوى له عام 2018 حيث سجل وصل إلى (325.6) ولعل السبب في ذلك المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد وكذلك ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار وكذلك مشكلة السيولة والارتفاع في المستوي العام لأسعار.

ب. تطور مسلك سعر الصرف:

سعر الصرف عبارة عن السعر الذي يتم به استبدال عملة دولة ما بعملة دولة أخرى أي قيمة النقود والعملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية، أي عبارة عن قيمة ما يدفع بالعملة الوطنية لقاء الحصول على العملة الأجنبية. (رزق، 2010، 120)، وعليه فإن الشكل (2) يبين أسعار الصرف خلال الفترة 2000-2022.



الشكل رقم (2)

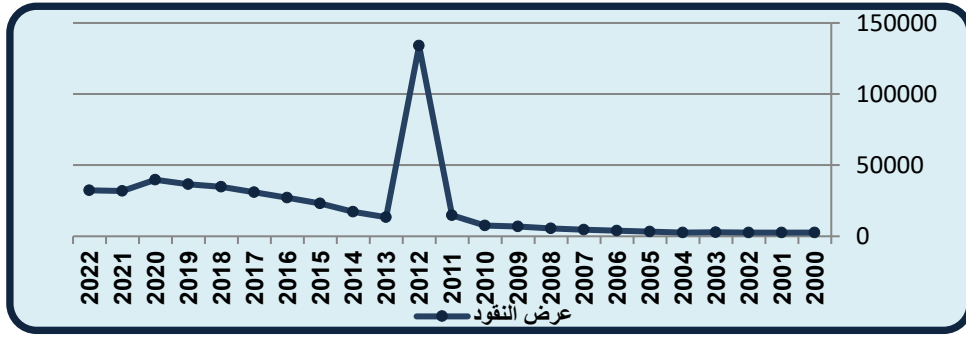
تطور مسلك سعر الصرف خلال فترة 2000 - 2022

وبالتأمل في الرسم البياني (2) نسجل الملاحظات التالية:

- سجل سعر الصرف أكثر قيمة له (4.85) في عام 2022، وأقل قيمة له (0.55) عام 2000.
- سجلت السنوات (2002 - 2020) استقرار نسبياً في أسعار الصرف.

ج. تطور مسلك عرض النقود:

يتطور عرض النقود تبعاً لتطور الإنتاج السلعي والخدمي، فضلاً عن وجود عوامل أخرى تقتضي تزايد هذا العرض كتزايد حجم السكان والتوقعات وزيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي والظروف الاستثنائية التي تواجه الدولة كالحروب والأزمات وغيرها، وعليه فإن الشكل رقم (3) يبين مسلك عرض النقود خلال فترة الدراسة 2000-2022.



الشكل رقم (3)

تطور مسلك عرض النقود خلال فترة 2000 - 2022

بالتأمل في والرسم البياني السابق نسجل الملاحظات التالية:

- سجل عرض النقود في ليبيا (2699.2) من بداية فترة الدراسة ووصل إلى (32421) عام 2022.
- سجل عرض النقود في ليبيا أدنى مستوى له عام 2001، حيث وصل عرض النقود في ليبيا إلى (2559.6)، ولعل السبب في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا في تلك السنة، حيث سجل عرض النقود في ليبيا أعلى مستوى له عام 2020 حيث وصل إلى (39732) ولعل السبب في ذلك المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد وكذلك ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار وكذلك مشكلة السيولة والارتفاع في المستوي العام لأسعار.
- سجلت الفترة (2019 - 2022) انخفاض في عرض النقود في ليبيا، حيث وصل إلى (32421) عام 2022 ولعل السبب في ذلك الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي والتي ساهمت في انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار وتوفر السيولة وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

خامساً: الجانب التطبيقي

عند وصف الظاهرة نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم وكذلك تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، حيث إن الاعتماد على الرسم البياني وحدة لا يكفي، لذلك فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة أكثر من ظاهرة، ومن أهمها ما يلي:

- المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد درجة تمركز المتغيرات حول قيمة معينة.
- الانحراف المعياري: يستخدم لقياس مدى انحراف القيم عن متوسطها الحسابي وكذلك قياس تشتت القيم.

- معامل الارتباط : يستخدم في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وقوه معنويتها.
- الانحدار الأحادي: يستخدم لتحديد أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- الانحدار المتعدد : لتحديد أثر كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- **Augmented Dickey – Fuller Test**: للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية ومعالجتها، لضمان عدم وجود انحدار زائف.

تحديد درجة الإبطاء

سيتم تقدير بتحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج بالاعتماد على معايير Schwarz, Akaike ، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 10)، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (1) معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرات الدراسة

سعر الصرف (X_1)						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.902253	2.918828	2.891052	1.054616	NA	-129.097	0
-0.02346	0.009685	-0.04587	0.055925	260.4044	4.063971	1
-0.500383*	-0.450658*	-0.533985*	0.034327*	44.39969*	27.02933	2
عرض النقود (X_2)						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
23.35592	23.37249	23.34472	8.05E+08	NA	-1049.51	0
21.92493	21.95808	21.90253	1.90E+08	128.8682	-983.614	1
21.66926*	21.71898*	21.63566*	1.46e+08*	25.15102*	-970.605	2
التضخم (Y)						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
11.63513	11.6517	11.62392	6542.327	NA	-522.077	0
6.293769	6.326918	6.271367	30.98481	472.9806	-280.212	1
5.013194*	5.062919*	4.979592*	8.514236*	114.3178*	-221.082	2
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

من الجدول رقم (1) يتبين إن فترات الإبطاء المناسبة لجميع المتغيرات (X_1 , X_2 , Y) وفقاً للمعايير (AIC & SC) هي P=3.

استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية (The Unit Root Test):

"لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيراً اقتصادياً ذو معنى سيتم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية (Dickey & Fuller, 1979). ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها مستقرة (stationary) عندما يكون:

متوسطها الحسابي ثابت، أي أن: $E(X_t) = \text{constant for all } t$

وتباينها ثابت، أي أن: $\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$

وتباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: $\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين". (Thomas, 1997) وسيتم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور (GLS) الذي يتحقق من استقرار السلسلة الزمنية وكما يلي: اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF):

"يمكن إجراء اختبار ديكي - فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β_1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير (Y) :

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + U_t \dots\dots\dots (1)$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة، وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها ب (Augmented Dickey- Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ) ، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع الجدولية (τ) (tau-statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول".

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع (ADF))

عند المستوى				
المتغيرات	سعر الصرف (X1)	عرض النقود (X2)	التضخم (Y)	
عند الثابت	T-Test	-2.29562	-4.027008	-0.478887
	Prob.	0.1756	0.002	0.8894
	الاستقرارية	غير مستقر	مستقر عند 0.01	غير مستقر
عند الثابت والاتجاه	T-Test	-3.684813	-5.336364	2.854578-
	Prob.	0.0285	0.0001	0.1823
	الاستقرارية	مستقر عند 0.05	مستقر عند 0.01	غير مستقر
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	T-Test	-0.668562	-3.000754	0.905512
	Prob.	0.4248	0.0031	0.9012
	الاستقرارية	غير مستقر	مستقر عند 0.01	غير مستقر
الإجمالي	غير مستقر عند المستوى	مستقر عند المستوى	غير مستقر عند المستوى	
عند الفرق الأول				
عند الثابت	T-Test	-5.202595	----	2.4348-
	Prob.	0.000	----	0.1352
	الاستقرارية	مستقر عند 0.01	----	غير مستقر
عند الثابت والاتجاه	T-Test	-5.265084	----	2.556078-
	Prob.	0.0002	----	0.3013
	الاستقرارية	مستقر عند 0.01	----	غير مستقر
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	T-Test	-5.07466	----	2.149474-
	Prob.	0.0000	----	0.0311
	الاستقرارية	مستقر عند 0.01	----	مستقر عند 0.05
الإجمالي	مستقر عند الفرق الأول	مستقر عند المستوى	غير مستقر عند الفرق الأول	
عند الفرق الثاني				
عند الثابت	T-Test	----	----	11.11563-
	Prob.	----	----	0.0001
	الاستقرارية	----	----	مستقر عند 0.01
عند الثابت والاتجاه	T-Test	----	----	1105728-
	Prob.	----	----	0.0000
	الاستقرارية	----	----	مستقر عند 0.01
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	T-Test	----	----	11.14642-
	Prob.	----	----	0.0000
	الاستقرارية	----	----	مستقر عند 0.01
الإجمالي	مستقر عند الفرق الأول	مستقر عند المستوى	مستقر عند الفرق الثاني	

من الجدول رقم (2) تبين إن سلسلة متغير سعر الصرف (X_1) لم تكن مستقرة عند المستوى حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية (Prob.) أكبر من (0.05) في النموذجين (عند الثابت وبدون ثابت وبدون اتجاه عام) على الرغم من استقرارها عند النموذج الثاني (عند الثابت والاتجاه)، وعند أخذ الفرق الأول لهذه السلسلة استقرت السلسلة عند النماذج الثلاث فكانت الدلالة الإحصائية أقل من (0.05).
 أما فيما يتعلق بسلسلة عرض النقود فكانت مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Prob.) أقل من (0.05) في النماذج الثلاث، لذا فإن سلسلة متغير عرض النقود مستقرة عند المستوى.

وفيما يخص سلسلة متغير التضخم (Y)؛ فكانت السلسلة غير مستقرة عند المستوي في النماذج الثلاث، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أكبر من (0.05)، وعند أخذ الفرق الأول لهذه السلسلة لم تستقر السلسلة عند النموذجين (عند الثابت وعند الثابت والاتجاه العام) على الرغم من استقرارها عند النموذج (بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، فعند الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع يفضل ان تكون السلسلة مستقرة عند النماذج الثلاث (عند الثابت، عند الثابت والاتجاه العام، بدون ثابت واتجاه عام) ليتم اعتماد استقراريتها (سلامي وآخرون، 2013) وعند أخذ الفرق الثاني استقرت سلسلة متغير التضخم حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية (Prob.) جميعها أقل من (0.01) أي ان سلسلة متغير التضخم (Y) مستقرة عند الفرق الثاني.

مما تقدم تبين إن السلاسل الزمنية للدراسة مختلفة في درجة تكاملها، فبعضها استقر عند المستوي والبعض الآخر استقر عند الفرق الأول وبعضها استقر عند أخذ الفرق الثاني، لذا سيتم اعتماد مقارنة تودا ياماموتو لتحديد العلاقة السببية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع. وفي هذه الحالة سيتم استخدام مقارنة تودا ياماموتا (Toda-Yamamoto Causality approach) ومختصره (TYDL)، وهي تسمح بتقدير وتقييم العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات عندما تكون المتغيرات مستقرة بمستويات مختلفة I(0) و I(1) و I(2). بغض النظر عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

تحديد درجة الإبطاء (التخلف) المثلى سيتم تقديره بتحديد درجة التباطؤ المثلى للنموذج بالاعتماد على معايير Schwarz, Akaike، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 10)، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (3) معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرات الدراسة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
37.4998	37.54988	37.46599	3.75E+12	NA	-1664.24	0
28.10043	28.30073	27.96518	2.80E+08	824.7598	-1232.45	1
26.11426*	26.46479*	25.87758*	34792915*	187.7677*	-1130.55	2
26.26717	26.76791	25.92904	36699456	11.9117	-1123.84	3
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

من الجدول رقم (3) يتبين إن فترات الإبطاء المناسبة للمتغيرات وفقاً للمعايير (LR, FBE, AIC, SC,)

(HQ) المذكورة أعلاه هي $P=2$ ، وبما إن أقصى ترتيب للتكامل $d_{max} = 2$ وهو أعلى درجة للتكامل $I(2)$ وكان للمتغير التابع (Y)، لذا فإن

$$\text{var}(K + d_{max}) = \text{var}(2+2) = \text{var}(4)$$

ولتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، يتم الاعتماد على قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (Prob.)، فإذا كانت أقل من 0.05 فهذا يشير إلى إن المتغير المستقل يتسبب في التأثير على المتغير التابع، وإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Prob.) أكبر من 0.05 فهذا يشير إلى إن المتغير المستقل لا يسبب تأثيراً على المتغير التابع. أما اتجاه التأثير فيما إذا كان سلبياً أو ايجابياً فيتم تحديده من خلال النظريات الاقتصادية.

جدول (4) نتائج اختبار مقارنة تودا ياماموتا لتحديد اثر سعر الصرف على التضخم

المتغير التابع (التضخم (Y))			
Prob.	df	Chi-sq	المتغيرات
0.0068	4	14.15638	سعر الصرف (X_1)
0.9999	4	0.029545	عرض النقود (X_2)
0.0761	8	14.22255	الكلية

من الجدول (4) تبين وجود علاقة سببية بين سعر الصرف (X_1) والتضخم (Y) حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.0068) وهي أقل من 0.05، وهذا يشير إلى وجود أثر لسعر الصرف على التضخم، لذا يتم قبول الفرضية الأولى يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لسعر الصرف على التضخم، أما بالنسبة لمتغير عرض النقود؛ فقد تبين عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود (X_2) والتضخم (Y) كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.9999) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى عدم وجود أثر لعرض النقود كمتغير مستقل (X_2) على التضخم (Y) كمتغير تابع، لذا يتم رفض الفرضية الثانية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لعرض النقود على التضخم.

كما أظهرت البيانات في الجدول رقم (4) عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين سعر الصرف وعرض النقود كمتغيرات مستقلة من جهة والتضخم كمتغير تابع من جهة أخرى، أي إن المتغيرات المستقلة لا تؤثر على التضخم، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.0761) (Prob.) وهي أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى رفض الفرضية الرئيسية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمتغيرات

المستقلة على المتغير التابع وقبول الفرضية البديلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمتغيرات المستقلة المتمثلة بسعر الصرف وعرض النقود على التضخم.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

بعد تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة سببية بين سعر الصرف كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.0068) وهي اقل من 0.05.
- عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.9999) وهي أكبر من 0.05.
- عدم وجود علاقة سببية طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف وعرض النقود) والمتغير التابع التضخم، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.0761) وهي اقل من 0.05.
- إن ارتفاع سعر صرف يسبب ضعف قدرة الدينار الشرائية، وبهذا تصبح المشروعات التي هي بصدد الإنجاز بحاجة إلى تمويل أكبر، وهذا قد ينعكس على تكاليف الإنتاج التي بدورها ستنعكس على ارتفاع الأسعار.

2. التوصيات

تم وضع جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تنويع الاقتصاد الليبي، حتى تتمكن السلطة النقدية من نقل آثار تغير سعر الصرف على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الضرورة الملحة لفتح وتطوير السوق المالي في ليبيا من أجل الاستعادة من انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج وجلب رؤوس الأموال نحو الداخل، وتطوير الاستثمار في المحافظ، وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك.
- ينبغي على المصرف المركزي في ليبيا ضبط السياسة النقدية للوقاية من الضغوط التضخمية المتوقعة.
- من الأفضل أن يقترن نظام الصرف في ليبيا بنظام مالي متطور يساعد على امتصاص صدماته.
- العمل على القضاء على سوق الصرف الموازي وإنشاء مكاتب صرافة في جميع أنحاء الدولة.
- ضرورة تنويع الاقتصاد الليبي حتى يتمكن المصرف المركزي من نقل آثار تغير سعر الصرف على الاقتصاد، إضافة إلى الضرورة الملحة لفتح وتطوير سوق المال الليبي من أجل الاستعادة من انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج وجلب رؤوس الأموال نحو الداخل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- الحجار، بسام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.
- الدجيلي، قاسم ، الفرجاني، علي ، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل، فاليثا، منشورات ELGA 2001.
- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990.
- رزق، ميرندا زغلول، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر، 2010.
- علي، عبد المنعم السيد ، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد، 1971.
- مصطفى، أحمد فريد ، حسن، سهير محمد السيد ، السياسة النقدية والبيد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- نعمة الله، أحمد رمضان، ناصف، إيمان عطية ، عابد، محمد سيد ، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

ثانياً: البحوث والدراسات

- أحمد، خالد إبراهيم سيد ، السيد، مصطفى حسني، البرماوي، أدهم محمد السيد، أثر الدين العام على التضخم عبر قناتي سعر الصرف وعرض النقود دراسة قياسية للاقتصاد المصري، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الثالث، سبتمبر، 2023.
- أفشيش، رميسة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987 ، 2018، رسالة ماجستير، 2020.
- بو فروة، عبد المطلوب احمد ، بركة، حنان عبد الرحمن ، محمد، سند حسين ، دراسة أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM خلال الفترة 2015-2018، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد (11) 2019.

- الداوي، اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990- **2014**، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2016.
- رحومة، عبدالسلام مسعود، الصالحي، عبدالعزيز على، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد 30، خريف 2019.
- الساعدي، أسامة جمعة، السياسة النقدية ودورها في التأثير على عرض النقود دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للفترة 1965-2001، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا، 2002.
- سلامي، أحمد، شيخي محمد، الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد (13)، 2013.
- السيد، ليلى على القشاط، قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (1994-2012)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، مارس 2015.
- طلحة، محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر، لسنة 1979-2017، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2019/2018.
- نزال، سمية، العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990- **2016**، مجلة السياسة والاقتصاد، الجزائر، المجلد 2 ملحق العدد (1) يناير 2019.

ثالثاً: المنشورات والتقارير

- مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي، أعداد مختلفة عن الفترة (2000-2009).
- مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 63، الربع الرابع، 2023.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة (2013-2018).

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- *Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74 (366).*
- *Mahmoud Dagher, Ramadan Al-Suwaii, The effect of both the money supply and the exchange rate on the inflation rate in the Libyan economy during the period 1990-2008, Journal of Economics and Administrative Sciences 6(60):158 December, 2010.*

- *Omar Mohammed Husayn Amhimmid, Heri Yanto, Andryan Setyadharma, The Effect of Interest Rates, Money Supply and Exchange Rate on Inflation in Indonesia and Libya, BEAJ Business and Economic Analysis Journal, Vol 1 (2), November, 2021.*
 - *Paul Grandjean, «change et gestion de change », E dition chihab 1995,P 05*

An econometric study of the impact of the exchange rate and money supply on inflation rates in Libya, During the period (2000-2022)

Abdelrazag Abdalla Abdusalam Elsugi

Assistant Professor Department of Islamic Economics, Faculty of Economics, Misurata,
Alasmarya Islamic University

ABSTRACT:

This study mainly dealt with knowing the impact of the exchange rate and money supply on inflation in the Libyan economy during the period (2000-2022), and adopted the descriptive approach and the analytical method through econometrics using the statistical program (Eviews 10).

It relied on official published data, and tried, The study avoids dangerous effects if the money supply is controlled in quantities that do not cause high inflation rates. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a causal relationship between the exchange rate as an independent variable and inflation as a dependent variable, and the absence of a causal relationship between the money supply as an independent variable and inflation as a variable. Dependent, there is no long-term causal relationship between the independent variables exchange rate, money supply and the dependent variable inflation.

Keywords: exchange rate, money supply, inflation.